[ 198 ] ودما ناقصا محتاجا ولا يصح ان يكون الفاعل في الغائب هكذا والوجه في الاستدلال بالشاهد على الغائب إنما هو بالحقائق دون ما سواها وليس حقيقة الفاعل ان يكون جسما ولو كان كذلك لكان كل جسم فاعلا وكل فاعل جسما كما ان الحركة لما كان حقيقتها ان تكون زوالا كان كل زوال حركة وكل حركة زوال فهذا هو الاصل الثابت الذي يجب ان يتماثل فيه الشاهد والغائب فيجب ان يتامله ويعتمد عليه فالفائدة كثيرة فيه وأما الذي يدل على بطلان مقال الذين يدعون ان ا تعالى جسم لا كالاجسام فهو ان حقيقة الجسم قد ذكرناها فمتى قال القائل انه جسم اوجب الحقيقة بعينها فان قال لا كالاجسام نفي ما اوجب فكان قد ناقض فإن قالوا هذا لازم لكم في قولكم انه شئ لا كالاشياء قيل لهم ليس الامر كما ذكرتم لأن قولنا شئ يستفاد منه الاثبات والمثبتات مختلفات من اجسام وجواهر واعراض فإذا قلنا شئ لا كالاشياء اثبتنا معلوما مخبرا عنه ونفينا المماثلة بينه وبين سائر المثبتات ولم ننف حقيقة الشئ التي هي الاثبات وقول ا تعالى ليس كمثله شئ يدل على ما ذكرنا وقولنا جسم يستفاد منه حنس مخصوص من الموجودات دون ما سواه وإذا قلنا جسم لا كالاجسام اثبتنا جسما ثم نفيناه وهذا هو التناقض الذي ذكرناه واعلم ان التسمية إنما يحسن اجراؤها على المسمى متى ثبت له معناها فإن لم يثبت ذلك لم يصح اجراؤها إلا على جهة التقليب وبطل ان يصح فيه معنى الجسم على التحقيق وفسد قول من زعم انه جسم ولم يصح ان يسميه بهذا الاسم وليس لاحد ان يسمى ا عزوجل بما لم يسم به نفسه ولم يثبت دليل على جواز تسميته به فاما من زعم انه جسم لانه قائم بنفسه وان هذا حد الجسم عنده وحقيقته فغير مصيب في قوله واللغة تشهد بخطئه وذلك انا وجدنا أهل اللسان يقولون هذا اجسم من هذا إذا زاد عليه في طوله وعرضه وعمقه فلو لا ان حقيقة الجسم عندهم هي ان يكون طويلا عريضا عميقا لم يكن الامر كما ذكرناه فان قال القائل اليس قد اشتهر عن أحد متكلميكم وهو هشام بن الحكم انه كان يقول ان معبوده جسم على صفة الاجسام فكيف خالفتموه في ذلك بل كيف لم تتبرأوا منه وهو على هذا المقال قلنا أما هشام بن الحكم رحمة ا عليه قد اشتهر عنه الخبر بانه كان ينصر التجسيم ويقول ان ا تعالى جسم لا كالاجسام ولم يصح عنه ما قرنوه به من القول بانه مماثل لها ويدل على ذلك انا رأينا خصومه يلزمونه على قوله بان فاعل الاجسام جسم ان يكون طويلا عريضا عميقا فلو كان يرى انه مماثل للاجسام لم يكن معنى لهذا الالزام فاما مخالفتنا لهذا (المقام فهو اتباع لما ثبت من الحق بواضح البرهان) وانصراف عنه وأما موالاتنا هشاما رحمه ا فهي لما _____